

ولها عبد الله بن الربير رضي الله عنهما حين نزلوا تقطعت
او حاله عام حرم من الصيام رضي الله تعالى عنهما ولم يكن
عليها احد منهم قال شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله وحرم بعض
بحر منته ضعيف بل شاذ انتهى الماس والسابع ماء الثلج بالمثلثة
والبرد يفتح الواو لانهما ينزلان من السماء ثم يعرض لهما الجود
في الهوى قاله ابن الرقعة في الكفاية فلا يردان ولا على الايراد
صحت بقول ينزلان من السماء اي جهتها كالجود فاذا نزلت
الانواع جدها التي عشر بالمع **الباب الثاني في مطلق الماء**
وماء المطلق
ومطلق الماء ستة ينقسم اذا علمه قدر المفسر
ظاهرا ومطلوبا مبرورا بلا كراهة كما هو مشهور
صالحا والماء من حيث هو ينقسم الى ستة اقسام طهور وهو
المطلق ومكروه وهو ماء اطشى ومنعج وهو ما ازال
مانعا وجس وهو الذي لا فته نجاسة منجسة وكان
مورودا او قليلا او كان كثيرا وتغير وحرام وهو ما
للتوب ومثبه وهو الذي يشبه مع ماء نجس وانما يجوز
عطلق الماء الا بالماء المطلق لئلا يلزم تقسيم النبي الحنفية يوه

القسم

القسم الاول الماء المطلق هو ما سمي ماء بلا تقييد وتقدم وفقده
الواقع حتى الراشح من جوار الطلبي كما مر في الانواع وهو اي المقيد
لموافقة الواقع كما هو البحر ومنه ما تغير بغيره بطاير خلية كغير
او كثير باجمها وها هو كعود وكحى وكنان وان غلبها ما لم يعلم منها
انفصال عيني فيه صالحا لطلب الاسم وكذا لو تغير بغيره
لا عني للماء عند عطية لغيره ولم يفتت ورقه فان وقع
بنفسه وفتت لم يضر وان خالطه الورق المتغير من البحر ولو بيعا
او بيعا عن الماء كذا في ذلك وخرج بورق الشجر الساكن سوا
بنفسه ام لا على صورة الورق ام لا كالمورد ومنه الذي اذا وقع
والشمس ولا يضر التغيير بالمع الماء بل لا زال الجاهي فانه يغيره الى كين
في المقترا او المقترا في الروض ولا يمان في المقترا المجرى موضع مرارة
ومروره عصبريت وزرنيخ بان كان ارضه مكنة او مررته او
مغيرة لان هذه الاثنا كلها لا عني للماء عنها كما هو ولا بالكين
والتراب المطرود لموافقة الماء في الطهورية لان تغييره به مجرد كونه
وهي لا تسلب الطهورية نعم ان غيرة كثير بحيث صار يسمى طينا
سكنها ولا يشترط ان التراب يكون نظيفا او اذا طوى او طوى لحد
حتى ان المتغير بتواب تطهير النجاسة طهور بلا خلاف قاله